قانون الإمتثال الضريبي الاميركي (FATCA) وحتمية التطبيق*

الاستاذ علي بدران
مدير وخبير مصرفي - عضو نقابة
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

يعتبر قانون الإمتثال الضريبي الأميركي على الحسابات الأجنبية (FATCA)، من أهم المواضيع التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية حالياً في لبنان والعالم . ويتم الإستعداد لتطبيقه في المهل المحددة، ومع اقتراب بدء سريان مفعول القانون يبدوا أن كبريات الدول والمصارف تظهر إنصياعها له، وبطلب وتشجيع من السلطات النقدية في مختلف انحاء العالم التابعة لها للالتزام الكامل بمفاعيل القانون. بالرغم من الإنتقادات لهذا القانون، إلا انه سيدخل حيّز التنفيذ العام الحالي ٢٠١٤، ويهدد القانون المذكور إستمرارية عمل ووجود المصارف والمؤسسات المالية التي لا تلتزم به.

هناك من يعتبر القانون تعدّي على السيادة الوطنية لجميع الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة، على النحو الذي يشكّل خطراً على تعاملات المصارف والمؤسسات المالية مع العالم الخارجي، نظراً لتعارض نصوصه مع السيادة الوطنية لكل دولة، ولكن قد يراه

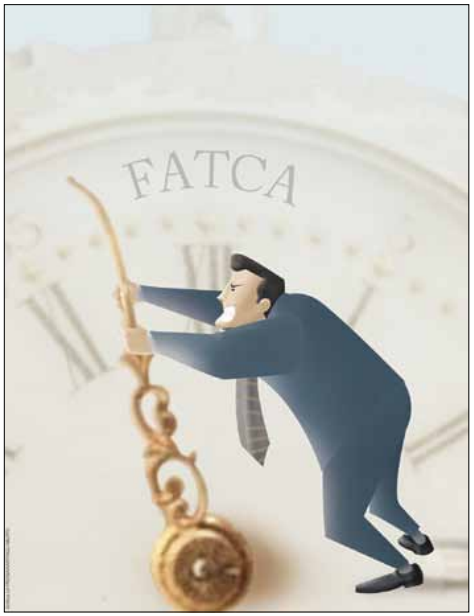

البعض الآخر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لتحصيل الضريبة الاميركية، وزيادة دخل الدولة، ومن ثم تطبيقه احد أوجه مكافحة التهرب الضريبي، وبالتالي يُعتبر ذلك إلتزامات على المصارف والمؤسسات المالية خارج الولايات المتحدة الاميركية، للإدلاء ببيانات ومعلومات عن عملاء يحملون الجنسية الاميركية أو خاضعين لقانون FATCA، ولصالح وزارة الخارجية الاميركية ولإعتبارات مكافحة التهرب الضريبي.

قانون (FATCA) وُضع كي يُطبق على جميع المصارف والمؤسسات المالية في دول العالم، وبذات الطريقة وليس المقصود به مصارف أو بلداناً معينة، إنه تشريع خاص، وإستثنائي صادر عن وزارة الخزانة الأميركي، تُلزم به كافة دول ومصارف العالم بتطبيقه تحت طائلة العقوبات الأميركية. فهو قانون له صفة العولمة، عابر لحدود كافة دول العالم تحت مظلة مكافحة التهرب الضريبي.

المهلة السابقة لتطبيق القانون كانت في ٢٠١٣/١٢/٣١، تم تمديدها من قبل وزارة الخزانة الأميركية لغاية ١ تموز (يوليو) ٢٠١٤، لإعطاء المصارف والمؤسسات الأجنبية فرصة للإستعداد بصورة أفضل للإلتزام وتطبيق القانون، لأن أي قانون جديد خصوصاً بهذا الحجم يتطلب تطبيقه إجراءات وورش عمل تدريبية وقانونية وإدارية وتقنية، على المصارف والمؤسسات المالية المعنية القيام بها لضمان سلامة آلية التطبيق.

الإلتزام بتطبيق قانون (FATCA)

تبلّغت المصارف اللبنانية من مصرف لبنان، بواسطة الإعلام رقم ٨٩٧ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، والذي يستند إلى القرار الأساسي رقم ١٠٩٦٥ تاريخ ٥ نيسان (أبريل) ٢٠١٢، المتعلق **بعلاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين**، القيام بالإستعدادات المؤاتية

وإتخاذ الإجراءات كافة ضمن المهل المحددة في قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA، والنصوص التنظيمية والمذكرات المتعلقة به، بغية التحوط للنتائج التي قد تنعكس على علاقاتها مع المراسلين في الولايات المتحدة الأميركية، أو المراسلين خارجها المتقيدين بأحكام القانون المذكور عند بدء العمل به.

ويُذكّر إعلام مصرف لبنان، "تلافياً" لما قد يتعرض له القطاع المالي والمصرفي من مخاطر سمعة، وحفاظاً على المصلحة الوطنية العليا، ولا سيما على سلامة وإستقرار الأوضاع المصرفية، يُطلب من المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية وهيئات الإستثمار الجماعية العاملة في لبنان، إتخاذ كافة الإجراءات المناسبة على ضوء أحكام القانون المذكور أعلاه.

إذاً التوجُّه في لبنان واضح، حتمية وضرورة تطبيق القانون الأميركي FATCA بكل دقة وإلتزام، تلافياً لمخاطر السمعة التي قد تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية، وذلك بناءً لقناعة ومصلحة المصارف اللبنانية بضرورة التقيد بالقانون، ولأن مصرف لبنان حريص على تطبيق هذا القانون، كون لبنان جزء من المنظومة المالية العالمية والمجتمع الدولي، والمصرف المركزي يلتزم بأن تتقيّد المصارف اللبنانية بتطبيق المعايير الدولية، بما فيها قانون FATCA.

عملياً باشرت المصارف اللبنانية التسجيل الإلكتروني على موقع إدارة الواردات الداخلية الاميركية IRS (Internal Revenue Service)، قبل نهاية العام ٢٠١٣ لتنفيذه إعتباراً من تموز ٢٠١٤، وسيكون على كل مصرف **مسؤولية التعرّف على دافعي الضرائب الاميركيين من بين زبائنه**، ويتوجب التحقق من العملاء الحاليين والجدد بدقة كبيرة، للتأكد من وجود رابط أو مؤشر مع الولايات المتحدة الاميركية، يجعلهم خاضعين للقانون ومكلّفين بدفع الضريبة، وبالتالي تقديم معلومات عن حساباتهم والتصريح عنهم الى IRS.

في دول العالم يوجد خياران لتطبيق قانون FATCA، إما نموذج الإتفاقات الحكومية (IGAs)، أو عن طريق العلاقات المباشرة بين المصارف والمؤسسات المالية وبين سلطات الخزانة الأميركية، أي IRS.

الخيار الاول والذي إختاره لبنان، أي الإنضمام والتسجيل لدى IRS كل مصرف بمفرده، وبمؤازرة ومساندة لعملية تطبيق القانون من مصرف لبنان، لجهة إصدار التعاميم الخاصة التي تلزم المصارف، وتنظّم عملية تطبيق هذا القانون. لأن دور مصرف لبنان في هذا الإطار منوط بالرقابة المصرفية، وإصدار التعاميم لتطبيق القوانين التي ترعى العمل المصرفي. ولأن التطبيق بواسطة مصرف لبنان، والتصريح الى IRS في وزارة الخزانة الأميركية عن جميع زبائن المصارف العاملة في لبنان، يشكّل عبئاً ادارياً على الدولة لجهة تأمين الكادر البشري المختصّ والمدرّب للقيام بهذه المهمة.

وبالتالي فالمصارف اللبنانية هي من تُسجل وتوقّع الإتفاقية مع IRS، والتي تتضمّن مجموعة من الإلتزامات الخاضعة لقانون FATCA، وأهمها **تحديد المكلّف الأميركي بدفع الضرائب** أكان مواطناً أميركياً حامل الجنسية، أو مولود في الولايات المتحدة، أو حامل بطاقة الإقامة (Green card)، أو لديه عنوان أو إقامة لفترة تزيد عن ١٨٣ يوماً خلال مدة ثلاث سنوات، تُحتسب بطريقة خاصة حسب القانون، أو لديه عنوان

* تم نشر الدراسة في مجلة الإقتصاد والاعمال اللبنانية - العدد ٥٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤.

بريدي للمراسلة، أو لديه رقم هاتف في الولايات المتحدة الأميركية، أو الذين منحوا توكيلاً لحساب شخص لديه عنوان في الولايات المتحدة، أو أعطى تعليمات بتحويل أموال إلى حسابات في الولايات المتحدة، مما يتوجب في إحدى هذه الحالات المذكورة، التصريح عن كافة المعلومات المطلوبة عن حساباتهم وعناوينهم. وخاضعة لموجب التصريح عن أصولها ومداخيلها أياً كان نوعها.

أما الخيار الثاني، فهو ان تقوم الدولة بالتوقيع على الإتفاق مع IRS كما حصل في دول الإتحاد الأوروبي، وأن تتعهد بموجب الإتفاق، بأن تلتزم المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام بالقانون، وأن تأخذ السلطات على عاتقها إلزام جميع المصارف والمؤسسات المالية التي تقع تحت رقابتها، بإعطاء الدولة المعلومات عن الزبائن الخاضعين للقانون، وأن تقدم هذه المعلومات بواسطة مركزية إدارية إلى IRS مباشرة، بحيث لا يكون هناك علاقة مباشرة بين المصارف ووزارة الخزانة الأميركية.

الغاية من قانون FATCA

الغاية المعلنة من القانون، أن الولايات المتحدة تلاحق المتهربين من دفع الضريبة، والخاضعين لقانون FATCA أينما وُجدوا في العالم، على خلفية أن السلطات الأميركية توفر لحامل الجنسية الأميركية كل الخدمات اللازمة له أينما تواجد في العالم، وبالتالي عليه أن يسدد الضرائب المتوجبة عليه ليكون متساوياً في الحقوق والواجبات.

لكن هناك بحث عن موارد جديدة لتغذية الخزانة الأميركية، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وتداعياتها والتي ألحقت أضراراً كبيرة بإقتصاد الولايات المتحدة، والتي كانت شرارتها أزمة قروض العقارات (Subprime)، لذلك سعت الإدارة الأميركية لصدور قانون الإمتثال الضريبي بتاريخ آذار ٢٠١٠، إي أيجاد مصادر إيرادات جديدة في ظل الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة، والحاجة لتمويل مشاريع جديدة وضرورية. حيث تشير بعض التقديرات إلى ضياع فرصة تحصيل مائة مليار دولار أميركي سنوياً، تعتبر خسائر للخزانة الأميركية بسبب التهرب الضريبي من قبل الأفراد والشركات.

كما أن غاية القانون أيضاً، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المصارف، وإحكام السيطرة المالية على العالم. وبالتالي على المصارف والمؤسسات المالية FFI's)) في جميع أنحاء العالم وتزويد السلطات الأميركية بمعلومات عن الشخص المكلّف بدفع الضرائب، لتشمل الإفصاح عن كافة الحسابات والمعلومات في الخارج، حتى تتمكن إدارة الواردات الداخلية الأميركية IRS، من إستعمال هذه المعلومات الكاملة عن الفرد أو الشركة لتحديد مدى إلتزام المكلّف بدفع الضرائب. أي أن قانون FATCA هو قانون مكمّل للإلتزام الأساسي، وهو دفع الضرائب على عاتق المكلف الأميركي،

أكان مقيماً أو خارج البلاد، من أجل الحصول على الضريبة عن الإيرادات الناشئة من أصول مالية مستثمرة خارج الولايات المتحدة، ودون مراعاة للقوانين المحلية، من تعرّض لإفشاء السرية المصرفية، وهو ما يخالف القوانين المعمول بها في البلدان التي يعملون بها الخاضعين للضريبة.

كما يهدف القانون الى جمع معلومات عن الاميركيين أصحاب الحسابات في اي مكان من العالم، والمحتفظين بأُصول مالية خارج الولايات المتحدة، أو الكيانات التجارية الاجنبية من شركات وغيرها، التي يمتلك فيها أميركيون أو خاضعين لقانون FATCA حصصاً تزيد عن عشرة في المئة، وذلك بهدف إحصاء عدد المتهربين وتحصيل الضرائب، وبالتالي ضبط فتح الحسابات في المصارف الاجنبية، او الصناديق الإستثمارية أو غيرها من القنوات المالية خارج الولايات المتحدة الاميركية.

وهناك خلفيات غير معلنة للقانون، خصوصاً أن القانون يشمل سلسلة واسعة من القطاعات غير المالية، ومنها على سبيل المثال شركات التأمين وصناديق الإستثمار وغيرها من المؤسسات.

وقد أدخل قانون FATCA مفهوم المؤسسة المالية الخارجية FFI (Foreign Financial Institution) الذي يشمل اي مصرفاً أو مؤسسة مالية يعمل خارج الولايات المتحدة، وبالتالي سيكون على المصارف اللبنانية أسوة بباقي بسائر المؤسسات المالية في العالم، الإلتزام بقانون FATCA ضمن المهلة المحددة المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين والإتفاقات النافذة، وبالتالي سوف تقع عليها مسؤولية التعرف على دافعي الضرائب الأميركيين من بين زبائنها، والتصريح عنهم وتقديم المعلومات عن حساباتهم إلى IRS.

السرية المصرفية وقانون FATCA

يواجه قانون FATCA القوانين المحلية والسيادية في بعض الدول، ومنها لبنان كقانون السريّة المصرفية، بحيث سيفرض هذا القانون على المصارف اللبنانية تزويد IRS بتفاصيل حسابات زبائنها الاميركيين. وبالتالي محاربة التهرّب الضريبي في الولايات المتحدة، إذ يطال إحدى الدعائم الاساسية للقطاع المصرفي اللبناني منذ إقرار السرية المصرفية عام ١٩٥٦، ولو بشروط معينة، وهو طلب التنازل للعملاء المكلّفين عن هذه السرية بهدف قانون KFATCA ودون وجود أي خيار آخر حيث يُعتبر العميل غير متعاوناً في حال رفض التنازل.

إن الإمتثال لهذا القانون يتطلب موافقة العميل الخطية على رفع السرية المصرفية، بكل شأن يختص أو ينجم عن تطبيق قانون FATCA، بموجب كتاب خاص بذلك، يُجيز للمصرف تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة وعن الحسابات الى IRS.

وبذلك المصارف لا تخالف السرية المصرفية المعمول بها في لبنان،

لكن ذلك يشكل إستثناءاً إضافياً على هذه السرية، وبموافقة خطية من عميل المصرف، وإن كانت هذه الموافقة لا مفر منها أمام العميل المُكلّف حسب قانون FATCA، قد يعني ذلك أن متطلبات طارئة، مثل قانون مكافحة تبييض الأموال، أو واجب الإلتزام بالعقوبات الدولية التي تُفرض احياناً.

ولهذه الغاية فقد صدر عن جمعية مصارف لبنان بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٣، **نماذج لإبلاغ ولتوقيع جميع الزبائن فيما يتعلق بقانون** FATCA، حيث تتضمّن إشعاراً إلى جميع زبائن المصارف حول **أخذ العلم** عن الحسابات الخاضعة لهذا القانون. إضافة لنموذج ثاني يتضمن المؤشرات على قانون FATCA، وتحديد الحالة التي تنطبق على عميل المصرف ضمن خيارات ثلاثة : إما عدم التكليف بالضريبة الأميركية وفقاً لقانون FATCA، أو بالتكليف بالضريبة الاميركية وفقا لقانون FATCA، وهنا يتم التصريح برفع السرية المصرفية فيما يختص بالقانون المذكور، مع الإجازة بتقديم المعلومات إلى السلطات الأميركية وللمراسلين والمؤسسات المصرفية والمالية.

أما الخيار الثالث يوجد تكليف بالضريبة الأميركية وفقاً لقانون FATCA لكن عميل المصرف لا يوافق على رفع السرية المصرفية ولا يجيز تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة للسلطات الأميركية، مع ما يستتبع ذلك من نتائج من إغلاق الحساب، ولا تتوقف الأمور هنا فقط بل يعتبر العميل غير متعاون (Recalcitrant Account Holder) بمفهوم قانون FATCA ويتم التصريح عنه.

إذن المصارف اللبنانية لا تخرق قانون السرية المصرفية، حيث كما تم ذكره سيتم الطلب من العميل لديها الذي تنطبق عليه شروط القانون، توقيعه على رفع السرية المصرفية لغاية قانون FATCA فقط، والذي يخوّلها بالتالي الكشف عن حساباته لصالح IRS، إن موافقة العميل على التصريح عن حساباته لصالح طرف محدد لا يشكّل خرقاً للسرية المصرفية وذلك عملاً بأحكام المادة الثانية من قانون السرية المصرفية، لكن ذلك بداية لإستثناءات قد تزيد. علماً ان هذه السرية تضاءلت في العالم أجمع.

التحديات التي تواجه تطبيق قانون FATCA

سيترك قانون FATCA إنعكاسات وصعوبات على المصارف والمؤسسات المالية، وسيشمل مفاعيله كل مصارف العالم، وسيلقي أعباءاً وجهوداً كبيرة جداً من خلال التالي :

– التحديات والصعوبات التي تواجهها المصارف اللبنانية للإمتثال للقانون، من كلفة وأعباء جديدة ناتجة عن هذه المتغيرات لتطبيق القانون ونطاقه، ويتطّلب وضع الترتيبات التقنية والقانونية اللازمة للإمتثال، من العمل على دراسة العناية الواجبة للزبائن الحاليين، للتعرّف على ما سمّي في قواعد القانون (الدلائل أو المؤشرات الأميركية) أي إمكانية تعريف السلطات الأميركية بالأشخاص أو الكيانات الخاضعة للضريبة، مع وضع إجراءات جديدة حيّز التطبيق بالنسبة إلى الزبائن الجدد.

– الإمتثال للقانون ينطوي على تكاليف تشغيلية كبيرة ناجمة عن تعديل إجراءات فتح الحسابات الجديدة ومتابعتها ومراقبتها والتدقيق فيها. وأنظمة معالجة المعاملات وإجراءات التعرّف إلى العميل، وتكاليف إنشاء وحدة إمتثال لمتابعة قانون FATCA يعمل فيها موظفون أكفّاء، للتأكد من مدى فعالية الإجراءات المتخذة على صعيد التعليمات الخاصة بهذا القانون.

–تنفيذ القانون يتطلب بعض التعديلات اللازمة على نماذج "إعرف عميلك" KYC وإستثمارات جديدة تستجيب لمتطلبات هذا القانون لتتناسب ومتطلبات تطبيق قانون FATCA،وما يتطلّب ذلك من جهد ووقت وتكلفة خصوصاً لناحية الإتصال بجميع الزبائن دون إستثناء، لإحصاء وتصنيف الحسابات الاميركية US Accounts، **وبذل العناية الواجبة لمعرفة العميل المكلّف بالضريبة**، إذ لا يكفي أن يوقّع العميل على عدم وجود دلائل او مؤشرات على خضوعه للقانون، بل أن المصرف يجب أن يكون لديه القناعة، وقد تحقق من ذلك، ولا يوجد لديه شبهات أو مؤشرات و دلائل على وجود معلومات غير صحيحة أو مغلوطة.

– نشوء مخاطر إضافية في المصرف من جرّاء قانون FATCA، لإحتمالات عدم التقيد والتطبيق الصحيح لحيثيات هذا القانون، خصوصاً مخاطر السمعة، مما يتطلّب إيجاد تصورات عملية مقترحة لدور إضافي لإدارة المخاطر في المصارف، مخاطر هذا القانون تكمن في التنبّه لحسن تطبيقه وتنفيذه. لأنه لا يكفي ما يقدمه العميل من معلومات، أكان خاضعاً للضريبة، أم غير مكلفاً، **المصارف مُلزمة بمراقبة الحسابات بشكل مستمر** للتصريح عنها عندما يتوجب ذلك، وعلى المصارف مواجهة عملائها والإستعلام عنهم عند وجود

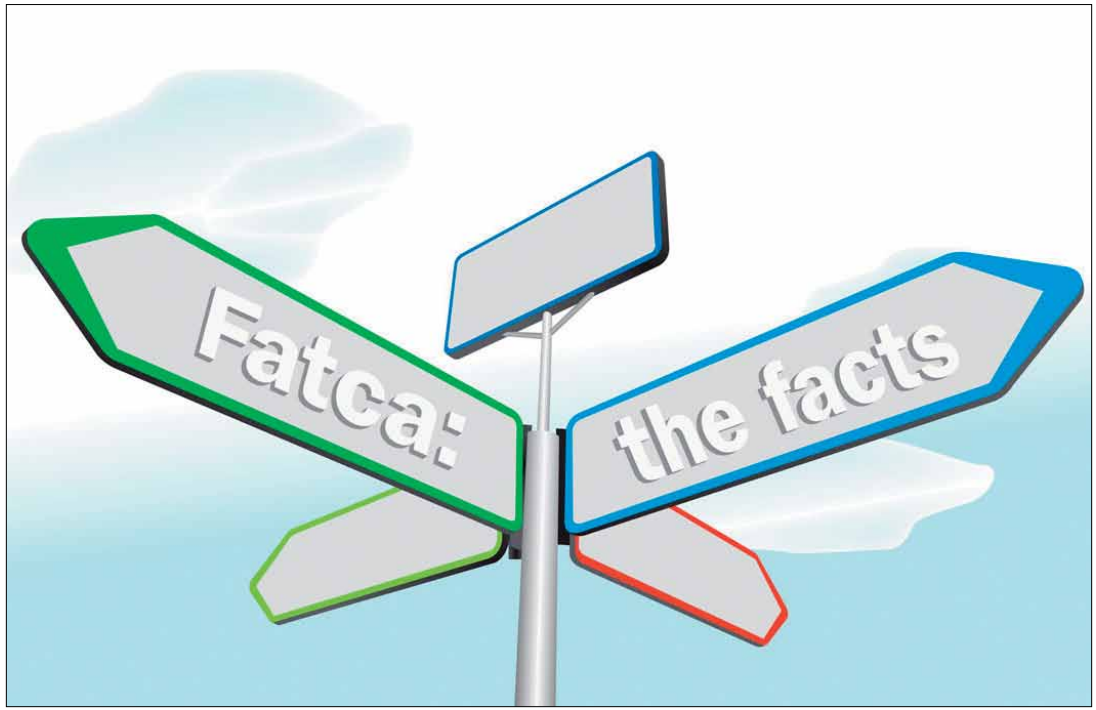

أية شكوك بوجود أي مؤشرات لعلاقة تجارية مع الولايات المتحدة، وألاّ يجب تصنيفهم كعملاء غير متعاونين، في حال تمنعوا عن التصريح عن حساباتهم وإقفال حساباتهم.

– المدة الزمنية المتاحة قصيرة أمام المصارف لقانون يطبق في كافة ارجاء العالم، وبهذا الحجم من الاهمية والمسؤولية على المصارف والمؤسسات المالية، يتطلّب تحضيرات خاصة للمعلومات بشأن عملائها الخاضعين للقانون، بالرغم من التمديد عدة مرات للقانون، فالقانون يتطلّب فترة أطول، وتحضيرات للجهوزية التامة.

– تخصيص دوائر جديدة، وبنية معلوماتية جديدة خاصة بتفاصيل وآليات هذا القانون، من الناحية التقنية لتعريف وإدخال كافة المعلومات المطلوبة عن الزبائن لإحصاء المكلّفين بالضريبة، والحصول من المعلوماتية كافة التفاصيل المطلوبة. إضافة لتأمين التمويل اللازم لإنشاء هذه الدوائر،

– تلبية إحتياجات تطبيق قانون FATCA من تقارير مالية، إلى IRS لجميع تعاملات وبيانات العملاء الذين ينطبق عليهم القانون، وبالتالي لا بد من إجراء سلسلة من التعديلات المالية والقانونية والتدريب للموظفين والمسؤولين في المصرف وإعداد الكوادر البشرية لتطبيق القانون، وصولا الى التعديلات التسويقية. إضافة إلى تعديلات محاسبية لتطوير التقارير المالية للمصرف ومستندات التعاقد مع العملاء وبالتالي دراسة الأثر المحاسبي من تطبيق هذا القانون على المصرف.

العقوبات في حال عدم الإلتزام بالقانون

الإلتزام بقانون FATCA هو حتمي للمصارف والمؤسسات المالية اللبنانية، لا خيار فيه سوى التطبيق الكامل والتعاون مع وزارة الخزانة الأميركية وذلك للاسباب التالية:

– تلافي مخاطر السمعة (Reputational Risk) التي قد تصيب اي مصرف غير متعاون نتيجة عدم الإلتزام بالقانون.

– حاجة المصارف اللبنانية بإستمرار التعامل مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك حفاظاً على مصالحها ومصالح زبائنها في علاقاتها وتعاملاتها مع النظام المصرفي الأميركي، الذي هو ممر حتمي ورئيسي للتحويلات والعمليات المالية التي تجري في السوق الدولية وبالعملة الأميركية.

– عدم الخضوع لعقوبات الإقتطاع بنسبة ٣٠ في المئة من حسابات المصرف لدى المصارف الأميركية، من قيمة الحوالات والدفعات المالية، والتي يكون مصدرها الولايات المتحدة، أو تمر عبرها من خلال النظام المصرفي أوالمالي.

– إزدياد وتيرة العقوبات تدريجياً حتى تصل إلى وقف التعامل مع المصرف أو المؤسسة المالية من المصارف الأميركية المراسلة (Correspondent Banks)، مع إحتمال إقفال حسابات المصرف الغير متعاون في أي مصرف أميركي آخر في الولايات المتحدة. وأي مصرف مهما كان حجمه لا يستطيع تحمّل هذا النوع من العقوبات.

– لا يمكن لأي مصرف أو مؤسسة مالية تجاهل قانون FATCA، لأنها ستجد نفسها خارج السوق العالمية، ولحاجة المصارف للتعامل مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة لتمويل التجارة الخارجية، وبعملة الدولار الأميركي لعملائها، مع الأخذ بعين الإعتبار أن ما يزيد عن ٦٥ في المئة من ودائع القطاع المصرفي اللبناني هي بالدولار الأميركي.

خاتمة

المصارف اللبنانية تعمل بحسب الأصول المهنية، وتلتزم بالقوانين والمعايير الدولية حفاظاً على سمعتها في الخارج، لدى المصارف اللبنانية الإرادة بأن تبقى ضمن العولمة المالية، خدمة للإقتصاد الوطني، وبالتالي الحفاظ على علاقات تعاون مع المصارف الأميركية المراسلة. وبالتالي سيتم التعاون مع IRS، بكل وضوح وشفافية وليس من مصلحتها عدم التصريح (Reporting) عن الزبائن الخاضعين لقانون FATCA،الى الخزانة كذلك على المصارف متابعة العملاء الذين لديهم أي مؤشرات (US Indicia)، لإحتمال خضوعهم لهذا القانون. أن تطبيق قانون FATCA يتطلب تكلفة وجهد، وتهيئة للبيئة الإدارية والمعلوماتية والإمتثال، لوضع آليات التطبيق والتنفيذ بما يتلاءم مع القوانين اللبنانية لا سيما قانون السرية المصرفية، للحفاظ على الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

القطاع المصرفي اللبناني، برهن عن تعاون وإلتزام وتطبيق لكامل المعايير الدولية، من خلال الاداء الإداري الجيد والشفافية والمصداقية، وكان من السبّاقين في المنطقة العربية بمباشرة الإجراءات التنظيمية والإدارية والجهوزية المطلوبة لتطبيق قانون الإمتثال الضريبي FATCA.